تأثير الصراع والمناخ والاقتصاد في العراق، على الزراعة في مناطق العودة

IOM UN MIGRATION

Social Inquiry

حول المنظمة الدولية للهجرة

تلتزم المنظمة الدولية للهجرة بمبدأ الهجرة الإنسانية والمنظمة التي تفيد المهاجرين والمجتمع. وباعتبارها منظمة حكومية دولية، تعمل المنظمة الدوليـة للهجرة مـع شركائها فـي المجتمع الدولي مـن أجل: تقديم المساعدة لمواجهة التحديات العملياتية للهجرة؛ وتعزيـز فهم قضايا الهجرة؛ وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية مـن خـلال الهجرة؛ والحفـاظ على كرامة المهاجرين الإنسانية ورفاهيتهم.

المعلومات الواردة في هذا التقرير هي لأغراض المعلومات العامة فقط. ولا تعني الأسماء والحدود الواردة فيه اقراراً رسمياً أو قبولاً من المنظمة الدولية للهجرة. وتسعى المنظمة الدولية للهجرة في العراق إلى إبقاء هذه المعلومات مُحدَّثة ودقيقة قدر الإمكان، لكنها لا تطالب صراحة أو ضمنياً بشأن استكمال ودقة وملاءمة المعلومات المقدمة من خلال هذا التقرير.

حول سوشيال انكويري

سوشيال انكويري هي مؤسسة بحثية غير ربحية مقرها في اربيل - اقليم كوردستان العراق, تركز في عملها على التأثير على السياسات والممارسات التي من شأنها بناء الثقة الاجتماعية وإصلاح النسيج الاجتماعي في المجتمعات الهشة, وكذلك تعزيز الثقة بين المجتمع والدولة. تركز بحوث المؤسسة على ثلاث مواضيع رئيسية: i) التماسك الاجتماعي وهشاشة المجتمعات. ii) العدالة الانتقالية والمصالحة. وiii) الاقتصاد السياسي ما بعد الصراع, والنظر في الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية لهذه المواضيع.

تم تمويل هذه الدراسة من قبل مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (PRM)

© المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢٣

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو غير الكترونية، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطّية مسبقة من الناشر.

في أعقاب النزاع مع تنظيم داعش، يبدو أن عدد الأشخاص الذين يعملون في الزراعة قد انخفض في مناطق أصل النازحين العائدين. ويعزى هذا الانخفاض إلى الدمار الواسع الذي ألحقه النزاع بالموجودات الزراعية والبنية التحتية، وإلى القدرة المحدودة على استبدال مثل هذه المدخلات[1]، وعدم وجود حوافز للعودة إلى الزراعة، وإلى تغير المناخ في العراق.[2] يستكشف هذا التقرير التحليلي تلك الديناميكات بمزيد من التفصيل، مستخدماً بيانات تمثيلية إحصائية عبر مناطق العودة الرئيسية في العراق. ويهدف التقرير إلى استكشاف التحديات التي تواجه العائدين العاملين في الزراعة بعد النزاع، ودور العوامل المتعلقة بالنزاع والاقتصاد والمناخ في تراجع الزراعة كسبيل للعيش، وآثار هذا التراجع على إعادة الإدماج المستدام.

يُعّد هذا التقرير جزءً من مشروع بحثي كبير حول إعادة الإدماج، تنفذّه المنظمة الدولية للهجرة في العراق وفريق التقصّي الاجتماعي. ويستكشف التقرير مدى استدامة العودة في ١٤ قضاءً من أقضية العراق، يستضيف أكبر عدد من العائدين في البلاد. وهذه الأقضية هي، حسب الترتيب التنازلي لعدد العائدين: الموصل، الرمادي، الفلوجة، تلّعفر، تكريت، هيت، الحويجة، الحمدانية، الشرقاط، كركوك، بيجي، سنجار، خانقين، وبلَد. والنتائج المعروضة هنا مستمدّة من مسح أصلي للأسَر، وقائمة تضّم ٢,٢٦٠ مستجيباً عائداً في هذه المناطق، تم جمعها خلال شهرَي آذار ونيسان ٢٠٢٢.

وشمل المسح نموذجاً للأسرة (ينطبق على الحالة العامة للأسرة) ونموذجاً للفرد (يجمع تصورات المستجيب) وقائمة بالصفات الشخصية لكل فرد من أفراد الأسرة. كما شمل المسح مواضيع تتعلق بالتركيبة السكانية، وتاريخ النزوح والصراع، والسلامة والأمن، ومستويات المعيشة الملائمة، وسُبل العيش والظروف الاقتصادية، وحالة السكن واسترداد الممتلكات وضمان الحيازة، والوثائق الثبوتية، والتماسك الاجتماعي والمشاركة العامة، وسُبل الانتصاف والعدالة.

ومن بين نتائج هذا المشروع؛ تحليلٌ لإعادة الإدماج المستدام في مناطق العودة، وموجز عن الاختلافات بين الأسَر التي يعيلها ذكور وإناث، وآثار تلك الاختلافات على العودة المستدامة.

دور الزراعة كسبيل للعيش في مناطق العودة

رغم أن الأنشطة الزراعية (الزراعة وتربية الماشية) ليست القطاعات الاقتصادية السائدة للعمالة وصنع الثروة، إلاّ أنها موجودة في معظم أقضية العودة الأربعة عشر. كما تحتل الزراعة مكانة بارزة في الأدبيات التي تناقش العلاقة بين المناخ والنزوح، التي برزت مؤخراً كتحدٍّ كبيرٍ يواجه العراق. وتقوم المنظمة الدولية للهجرة بتقييم هذه العلاقة في مناطق ما بعد الصراع في العراق، باستخدام بيانات جديدة على الأسَر العائدة. وتكمّل هذه البيانات أبحاثٌ أخرى أجرتها المنظمة الدولية للهجرة حول تأثير تغير المناخ على سُبل العيش الزراعية في مواقع النازحين والعائدين، استناداً إلى مقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسيين، باستخدام مجموعة مماثلة من المؤشرات.[3]

واستنادا إلى نتائج المسح على مستوى الأسَر، تعمل نسبة ٣١٪ من الأسَر العائدة في الوقت الحاضر في الزراعة، و١١٪ في تربية الماشية، حيث يتداخل النشاطان في كثير من الأحيان (الشكل ١). وتضّم أقضية الفلوجة وتلّعفر والرمادي والحويجة والشرقاط وسنجار وبلَد والحمدانية، أعلى نسبة من الأسَر التي تزاول أحد النشاطين أو كليهما، استناداً إلى عدد الأسَر المقيمة هناك. ففي الفلوجة على سبيل المثال، هناك حوالي ١١,٦٠٠ أسرة عائدة تعمل حالياً في الزراعة، و١٠,٨٠٠ أسرة تعمل في تربية الماشية، مع تداخل متكرر بين النشاطين.

ويتمثل أحد الجوانب السياقية الهامة، في عدم استئناف كل الأسَر التي كانت تعمل في الزراعة قبل النزوح، أنشطتها بعد العودة. بل في الواقع، كان هناك انخفاض كبير في نسبة الأسَر التي تمارس الزراعة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٢: إذ أفادت ٥٪ تقريباً من الأسَر أنها قبل النزوح كانت تعمل في الزراعة، لكنها تخلت عنها بعد عودتها (الشكل ١). وهكذا، انخفضت النسبة المئوية للأسَر العاملة في الزراعة من ١٨٪ قبل الصراع إلى ١٣٪ في عام ٢٠٢٢، مع وجود اتجاه مماثل في الثروة الحيوانية أيضاً؛ إذ تخلّت نسبة تصل إلى ١٠٪ من الأسَر التي كانت تعمل في الزراعة قبل النزوح، عن عملها في المناطق التي كانت تعيش فيها؛ كسنجار أو الشرقاط مثلاً.

ومن العوامل الحاسمة التي يجب ملاحظتها فيما يتعلق بسُبل العيش الزراعية في سياق ما بعد الصراع، أنه حتى عندما تستعيد الأسَر سُبل العيش عند العودة، فإن العديد منها عانت وكافحت للعودة بالإنتاج والغلّة إلى مستويات ما قبل الصراع. وأفادت ثلاث من كل أربع أسَر تعمل حالياً في الزراعة عن انخفاض غلّة الحصاد مقارنة بعام ٢٠١٤، مباشرة قبل اندلاع النزاع وحدوث النزوح. (يوضّح الشكل ١ أدناه، هذا الاتجاه). والوضع أكثر خطورة بالنسبة لمالكي الماشية؛ حيث أفادت أكثر من أربع من بين كلّ خمس أسَر بتناقص قطعانها مقارنة بما كانت تمتلكه في عام ٢٠١٤.

١ كمال شديد وآخرون، "لماذا لا يعود المزارعون النازحون إلى الزراعة؟ دروس من العراق". المسح الفصلي للاجئين، ٣٩ رقم ٤ (٢٠٢٠): ٥١٤-٢٤.
٢ جوردان ليسّر روي، "إذا رحلتُ... لن أستطيع التنفس": تغير المناخ وحماية المدنيين في العراق (أربيل: سيفيك، ٢٠٢٢).
٣ المنظمة الدولية للهجرة، صحيفة الوقائع: تأثير تغير المناخ على البيئة في مواقع النازحين والعائدين (بغداد: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٢).

هذه الاستجابات المتعلقة بالتباين في الغلّة هي في الغالب ذاتية ونوعية؛ لكنها تشير إلى اتجاه سلبي عام في هذا النوع من سُبل العيش. مع ذلك، يمثل انخفاض المحاصيل وتضاؤل أعداد القطعان، أحد المخاوف الرئيسية التي تؤدي إلى انخفاض دخل الأسرة، وما يتبع ذلك من تداعيات اقتصادية. وتنطوي هذه الديناميكيات على خطر لجوء الأسَر إلى وسائل تكيّف سلبية. من ذلك على سبيل المثال، تخلي الأسرة عن موجودات أخرى، أو مزاولة سُبل عشوائية لكسب العيش، كالعمل بأجر يومي مثلاً. ومن الناحية الظاهرية، تؤثر استراتيجيات التكّيف هذه على القدرة على إعادة الإدماج المُستدام. وفي مثل هذه الحالات، قد لا تتمكن الأسَر الزراعية من البقاء في منطقة عودتها، وربمّا تسعى إلى النزوح ثانية أو الهجرة إلى مكان آخر.

الشكل ١. انتشار الأنشطة الزراعية بين الأسَر العائدة والاختلافات في الإنتاج

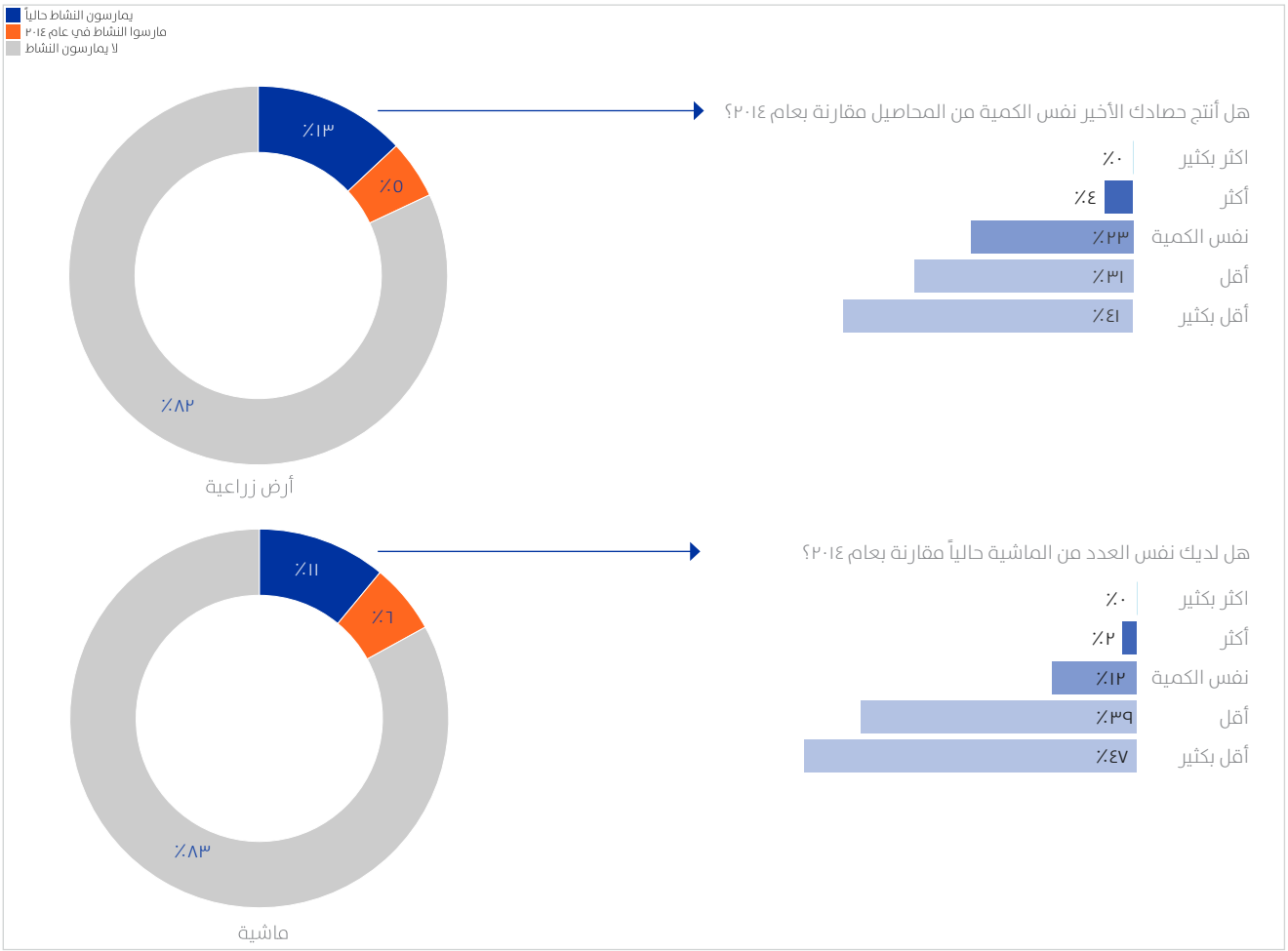

تعكس معدلات التخلي عن الزراعة وانخفاض الإنتاج، التحديات والمصاعب التي تواجه العائدين المنخرطين في الأنشطة الزراعية.[٤] وتنجم بعض تلك التحديات من التأثير المباشر للصراع؛ بينما تعكس تحديات أخرى قضايا أوسع تتعلق بالمناخ والدعم المؤسساتي الذي يعيق تعافي القطاع. وفيما يأتي عرض لتلك العقبات والتحديات، حسب أقوال المستجيبين.

٤ يبدو أن فرص كسب العيش في قطاع الزراعة تتراجع في جميع أنحاء البلاد، حتى في المناطق التي لم تتأثر مباشرة بالنزاع. ولوحظت معدلات مماثلة من التخلي عن الزراعة في المحافظات الجنوبية من العراق، على سبيل المثال، حيث يبدو تأثير التدهور البيئي أقوى. لمزيد من التفاصيل، انظر المنظمة الدولية للهجرة والتقصّي الاجتماعي، مناخ من الهشاشة: توصيف محافظات البصرة وذي قار وميسان (بغداد: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٢).

أسباب انخفاض الإنتاج والتخلي عن الزراعة

تُعّد العوامل الاقتصادية الأسباب الرئيسية لانخفاض المحاصيل الزراعية، مثل تكلفة المدخَلات (البذور والأسمدة والمبيدات) ومحدودية الدعم الحكومي (الشكل ٢). ويعتبر الدعم الحكومي المحدود مهماً بشكل خاص، باعتبار أن الحكومة عادة ما تدعم القطاع الزراعي. ومن ذلك على سبيل المثال، دعم القطاع العام للمدخَلات، أو تخصيص الأراضي، أو القروض، أو شراء المنتجات الزراعية بأسعار أعلى من السوق.[٥] ومن ناحية أخرى، يواجه رعاة الماشية صعوبات مختلفة؛ ويبدو أن العديد منهم تعرّضوا لسرقة مواشيهم خلال فترة النزاع، أو باعوا ماشيتهم من أجل التأقلم. وأدى ذلك إلى تناقص حجم ماشيتهم، وعدم قدرتهم على استعادتها. وعليه، يلعب ضعف المدخَلات ونقص الموارد المالية بشكل عام، دوراً حاسماً في تفسير التعافي البطيء لقطاع الزراعة. فاستعادة الماشية والمعدات الزراعية، تتطلب موارد مالية لا تملكها العديد من الأسَر، خاصة بعد إنفاقها أموالاً للعودة إلى مناطقها الأصلية. ورغم استئناف مديرية الزراعة والثروة الحيوانية لعملها في العديد من الأقضية، إلاّ أن قدراتها ما تزال متخلفة عن مستويات ما قبل الصراع.[٦]

في المرتبة الثانية بعد العوامل الاقتصادية، تأتي الظروف البيئية والآثار المناخية السلبية كأحد عوامل انخفاض الإنتاج. فالطقس الذي لا يمكن التنبؤ به، وندرة المياه يمثلان تحديات كبيرة للزراعة والرعي. وبالنسبة للرعي، فإن الجمع بين الإنتاج الزراعي والقضايا البيئية يقلل من توفر أعلاف الماشية، وارتفاع أسعارها بالنتيجة؛ كما يؤثر على توفر أراضي الرعي بعد الحصاد؛ حسب إفادة نسبة كبيرة من مالكي الماشية الحاليين.

تلعب التحديات الأخرى دوراً أقل. فالقضايا الأمنية ذات الصلة بوجود الألغام أو تدخل الجهات الأمنية على سبيل المثال، لم يتم الإبلاغ عنها في كثير من الأحيان من قبل الأسَر العاملة في الزراعة. وكذلك، يُعّد غياب الأسواق اللازمة لبيع أو شراء المنتجات والماشية قضية ثانوية في هذه الأقضية.

٥ البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة FAO، العراق: مذكرة قطاع الزراعة (روما: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٢).
٦ نظر على سبيل المثال، غويو، ل. وأفكري، س. الاقتصاد السياسي في سنجار بعد الصراع: ماذا تعني تداعيات النزاع والإهمال التاريخي لتعافي الاقتصاد المحلي (أربيل: التقصّي الاجتماعي، ٢٠١٩)؛ برهوم، ل. ونالباندیان إي. غير مزروعة الآن، غير مأهولة متى؟ الزراعة وتغير المناخ في العراق (أكسفورد: أوكسفام، ٢٠٢٢).

الشكل ٢. انتشار الآثار الضارة على سُبل العيش الزراعية، كما أفاد المستجيبون المشاركون في هذه الأنشطة

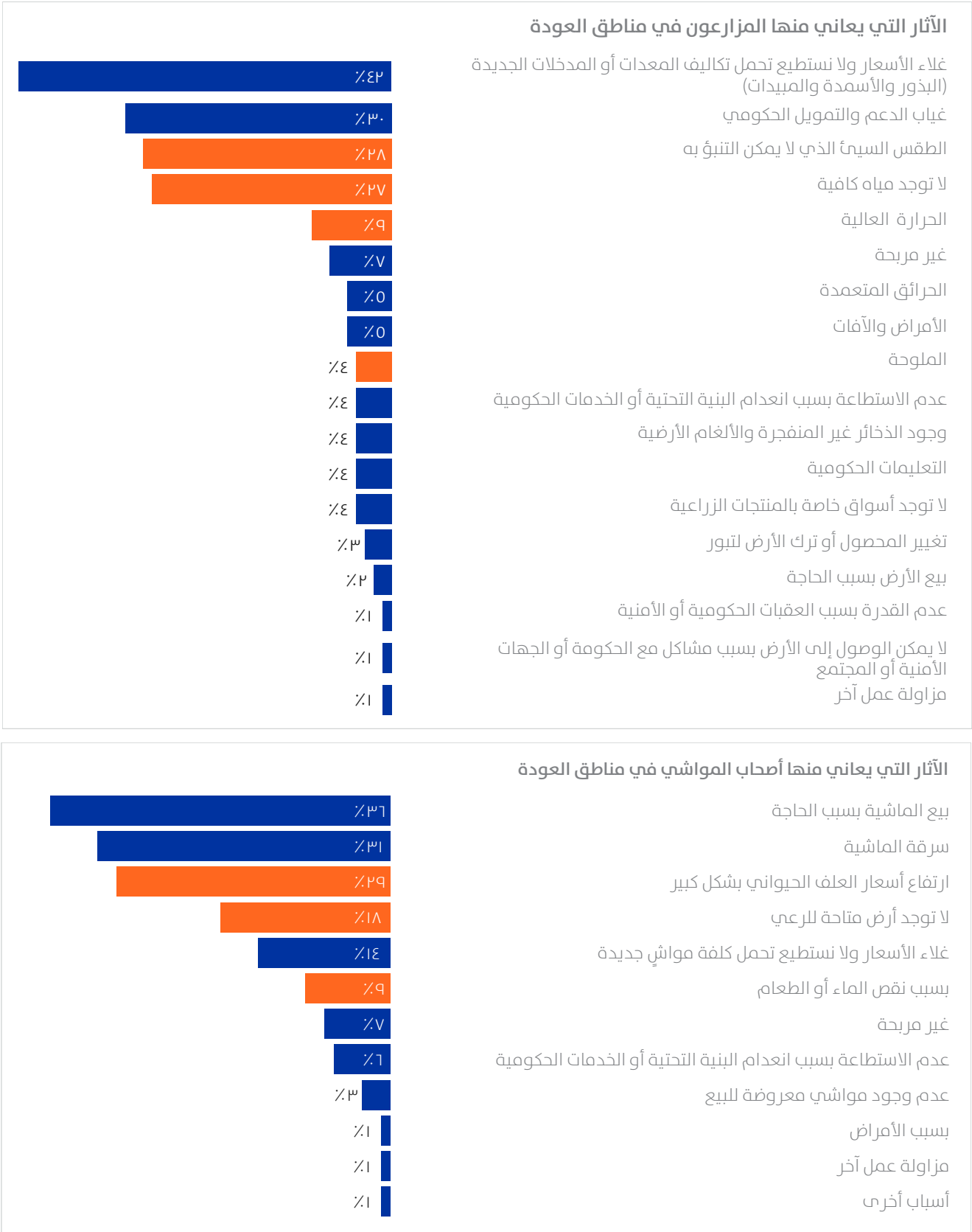

ملاحظة: الاستجابات المتعددة مسموح بها. يتم تمييز المؤشرات المرتبطة بالمناخ والتدهور البيئي باللون البرتقالي.

تُعّد العوامل المتعلقة بالمناخ أكثر تأثيراً من العوامل الاقتصادية، مقارنة بغيرها في بعض الأقضية. حيث تعتمد القضية الواقعة في الشمال، كسنجار والشرقاط والحمدانية وتلّعفر، بشكل كبير على هطول الأمطار أكثر من الأقضية التي تستطيع الوصول إلى الريّ. ونتيجة لذلك، يؤدي التعلق بأنماط الطقس هناك إلى تعطل المحاصيل بشكل أكبر من المناطق الأخرى في العراق. وذكر المشاركون في المسح من هذه الأقضية إلى أن عدم امكان التنبؤ بالظروف الجوية السيئة، ونقص المياه هي الأسباب الرئيسية لانخفاض الإنتاج. كما أن هذه الأقضية شهدت أيضاً انخفاضاً في الثروة الحيوانية بسبب نقص أراضي الرعي، كنتيجة ثانوية للظروف الجوية غير المواتية. إضافة إلى ذلك، من شأن آثار تناقص المحاصيل بسبب المناخ، أن تسهم في زيادة أسعار علف الحيوانات (وهي ظاهرة واسعة الانتشار نسبياً، بغض النظر عن المنطقة).

وأخيراً، تدفع هذه التحديات بعض الأسَر إلى التخلي عن أنشطتها الزراعية السابقة عند عودتها (الشكل ٣). كما أن العوامل الاقتصادية الأسَرية والهيكلية (أي المدخَلات ومعدات الزراعة الباهظة الثمن، وفقدان الماشية بسبب الصراع) هي الأخرى تلعب دوراً مهيمناً في وقف أنشطة الزراعة أو الثروة الحيوانية. وتشمل العوامل الثانوية؛ الظروف المناخية أو الآثار الناجمة عنها، مثل نقص المياه اللازمة للزراعة أو شراء أعلاف الماشية بأسعار معقولة. ويبدو أن العوامل المناخية لا تفسّر تماماً مسألة التخلي عن الأنشطة الزراعية. فعلى سبيل المثال، أسرة واحدة فقط تقريباً من كل أربع أسَر، تخلّت عن الزراعة بسبب نقص المياه؛ وأسرة واحدة تقريباً من كل عشر أسَر تخلّت عن الزراعة بسبب الطقس غير المتوقع. وربمّا يعني ذلك أن المزارعين وأصحاب الماشية يحاولون أن تأقلموا مع الظروف المناخية الصعبة قبل أن يتخلوا تماماً عن هذه الأنشطة ويبحثوا عن سُبل العيش في قطاعات أخرى.

الشكل ٣. انتشار الآثار الضارة على سُبل العيش الزراعية، بحسب المستجيبين الذين تركوا هذه الأنشطة منذ عام ٢٠١٤

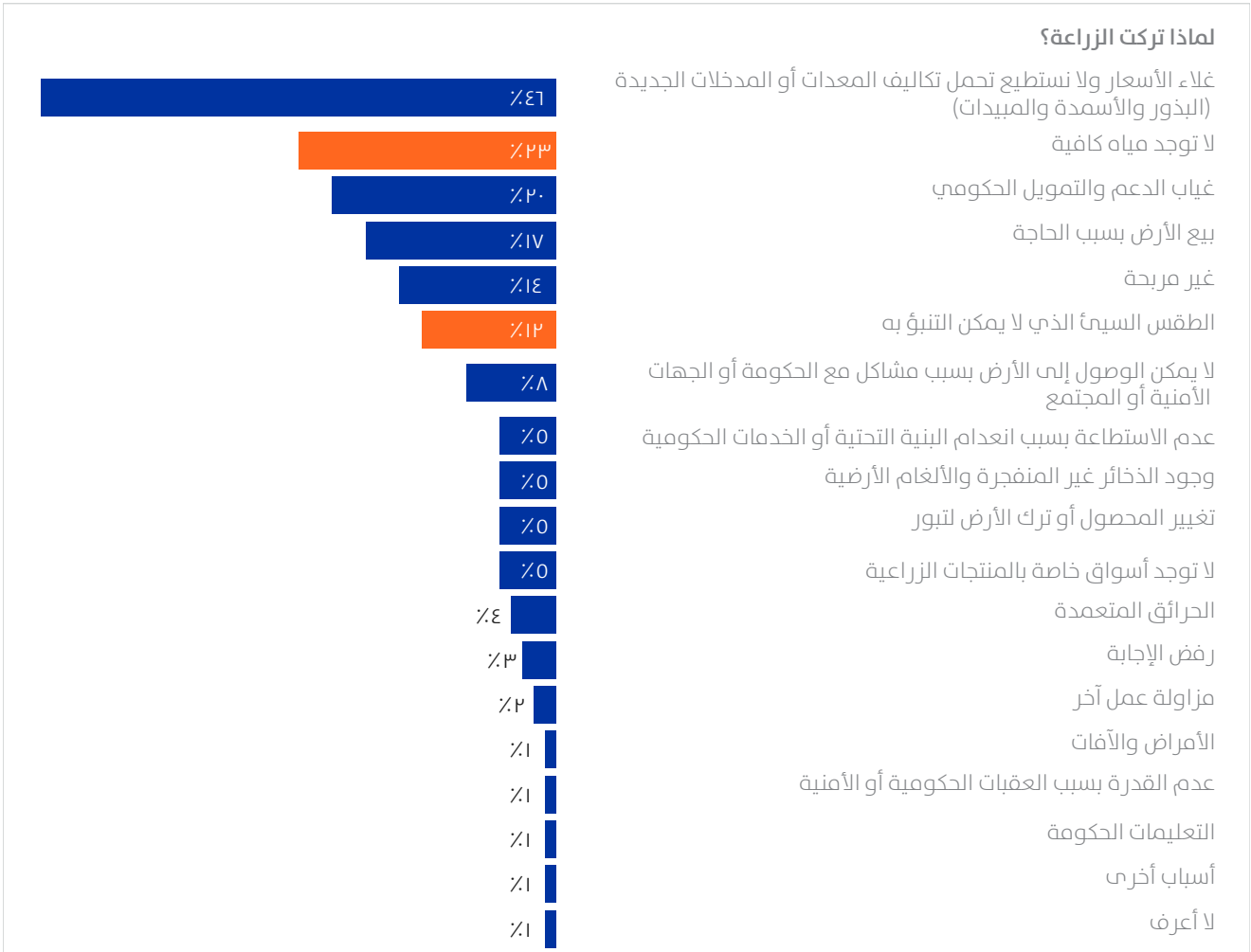

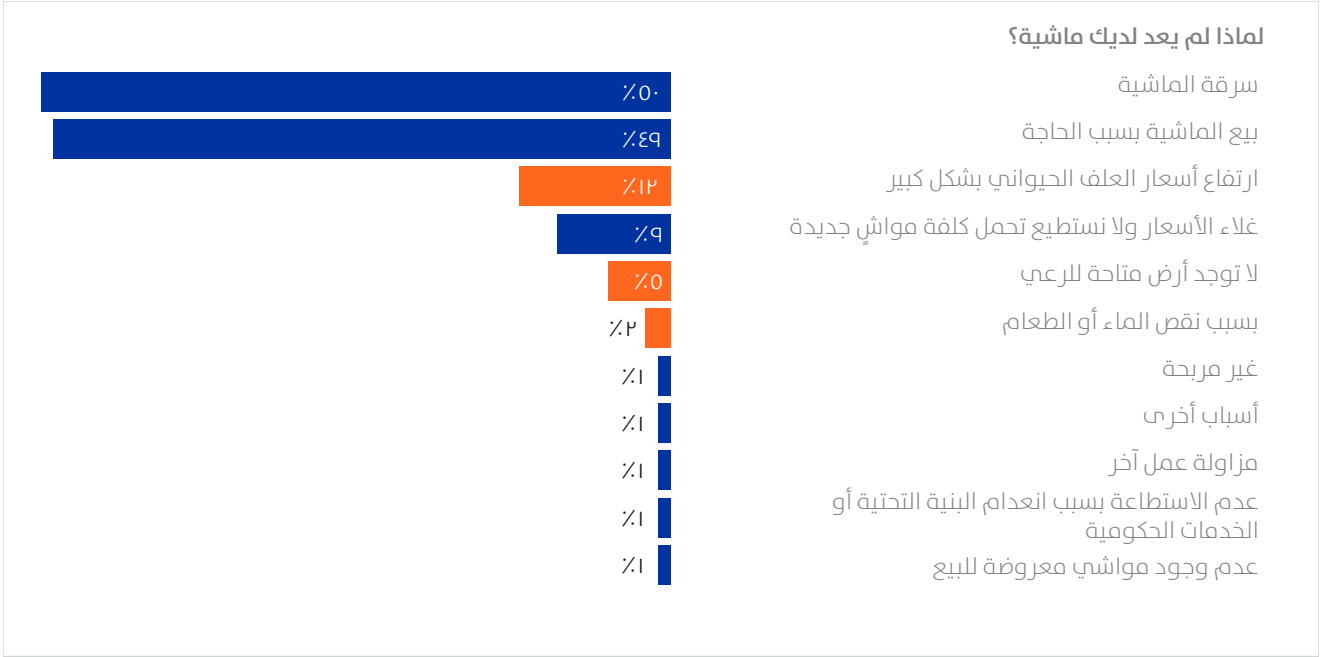

آثار إعادة الإدماج المُستدام للأسَر الزراعية في مناطق العودة

يبيّن هذا التحليل أسباب عدم استئناف بعض الأسَر العائدة أنشطتها الزراعية التي كانت قائمة قبل الصراع، سواء في الزراعة أو رعي الماشية. أما بالنسبة للأسَر التي تمكنت من استعادتها، فإن مستويات الإنتاج (والإيرادات) أقل بكثير من مستوياتها قبل الصراع. ورغم أن الزراعة ليست قطاعاً اقتصادياً كبيرا بشكل خاص[٧] (حتى في المناطق الريفية) إلا أن حجمها يتضاءل، وذلك أمر يثير القلق كونه يعرض الأسَر التي تعتمد على الزراعة إلى خطر اقتصادي، ويثير تساؤلات حول قدرتها على إعادة الاندماج أو البقاء في أماكنها الأصلية على المدى الطويل.

وتشير قضايا عديدة إلى وجود الحاجة للاستثمار والدعم العام، سواء في الزراعة أو عبر سلسلة القيمة الأوسع (المدخَلات، والأسواق، وخدمات الدعم الحكومية، كالتنسيق والرقابة ووسائل النقل). ويجب أن يشمل الدعم أيضاً، تدابير واستراتيجيات للتكيّف مع المناخ، مثل نظم الإنذار المبكر والتكنولوجيا المنتشرة بين المزارعين وأصحاب الماشية. وإن عدم اتخاذ إجراءات بهذا الصدد، يولّد آثاراً على القطاع الزراعي، وعلى استدامة حركات العودة الحالية، وإعادة الإدماج المستدام في المناطق المتأثرة بالنزاع.

الأهم من ذلك، أن هذا القلق بدأ يظهر بالفعل. فالمزارعون العائدون وأصحاب الماشية غير متأكدين من قدرتهم على البقاء في مواقعهم الحالية (الشكل ٤). إذ رغم أن نسبة قليلة أشارت إلى احتمال مغادرتها مرة أخرى، ما يزال نصف المزارعين وأصحاب الماشية تقريباً غير متأكدين مما إذا كانت الظروف الحالية ستجبرهم على المغادرة أو تسمح لهم بالبقاء في المستقبل القريب. ويتضح حجم هذه النسبة عند مقارنتها بالأسَر العائدة التي لا تعمل في الزراعة، وهي أكثر يقيناً من أنها ستبقى وتعيد الاندماج في مناطقها الأصلية. ولا يمثل التخلص من هذا الوضع القلق بين الأسَر الزراعية، أولوية لعودتها المستدامة وإعادة إدماجها فقط، بل المساهمة في بناء مجتمعات ريفية أقل هشاشة في أعقاب النزاع.

الشكل ٤. احتمال إعادة النزوح من موقع العودة أو القدرة على البقاء في المستقبل المنظور

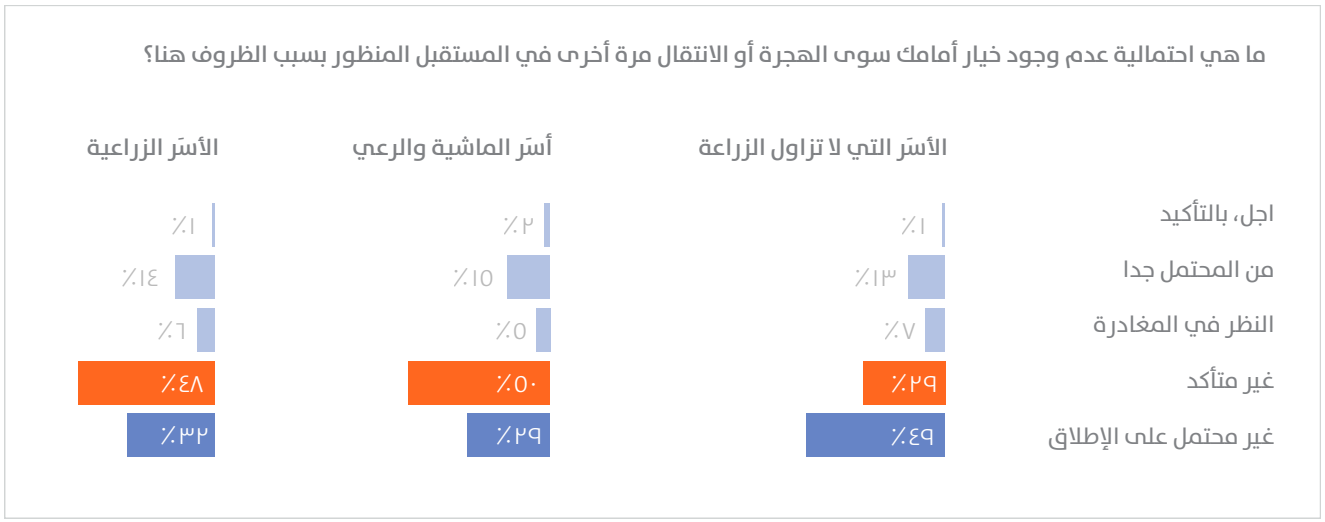

ملاحظة: يمكن أن تتداخل الأسَر العائدة والأسَر الزراعية والأسَر التي ترعى الماشية فقط في حال مزاولتها لكلا النشاطين.

٧ هناك قطاعات سائدة في هذه الدراسة، مثل القطاع العام وقوات الأمن والتجارة.

المنظمة الدولية للهجرة

iraq.iom.int

iomiraq@iom.int

المكتب الرئيس في بغداد
مجمع يونامي (ديوان٢)
المنطقة الدوليّة – بغداد – العراق

@IOMIraq

© المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢٣

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو غير الكترونية، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطّية مسبقة من الناشر.